وعدمه على ثلاثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع
الحروف في انها لا يفهم منها معناها الا بذكر متعلقها ودام عند الفرا وكثير من المتاخرين
لانها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله ابو حيان في النكت الحسان
واما يدوم ودم ودايم ودوام فمن تصرفات التامة وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها
الثلاثة برح وفتي وانفك فانها لا يستعمل منها امر لان من شروط عملها النفي وهو لا يدخل
الامر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند الاقدمين
وقليل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا وهو يدوم وما يتصرف تصرفا تاما
وهو الباقي بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى
واصبح الاضحا والامسا والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات
والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان والمتصاريف في هذين القسمين المتصرف
التصرف التام والناقص ما للماضي من العمل بشرطه وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله
وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماض منه استعملا فالمضارع نحو ولم اك بغيا فانه
مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقا الساكنين والنون للتخفيف
واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا حجارة
اصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لالتقا الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة
حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقا الساكنين والواو اسمه
وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به كان حسنا والمصدر كقوله
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ❊ وكونك اياه عليك يسير
كونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه
والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقا في زعمه ان المنصوب
بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل
بالذال المعجمة العطا والبا متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير واسم الفاعل
وما كل من يبدي البشاشة كاينا ❊ اخاك اذا لم تلفه لك منجدا
فكاينا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح البا
الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفا بمعنى تجده متعد لاثنين وفي التنزيل
الفوا اباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حالا خلافا للعيني واسم المفعول كقول
سيبويه في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان وقوله وهو الحسين بن مطير الاسدي
قضى الله يا اسماء ان لست زايلا ❊ احبك حتى يغمض العين مغمض
فزايلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا واحبك خبره وفصل وتوسط
اخبارهن بينهن وبين اسمايهن جايز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معطي في

دام

دام نص عليه في الفية قبل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثنا وعليه قول الناظم
وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المومنين فحقا خبر كان
مقدم ونصر المومنين اسمها موخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها
اذا لم يتقدم عليها وقراءة حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه
خبر مقدم وان تولوا اسمها موخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما نص عليه
ابن درستويه ويوخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف لضعف الاخبار بالمصدر المؤول
في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا
قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب والرفع ضعيف وقال الشاعر
لا طيب للعيش ما دامت منغصة ❊ لذاته باذكار الموت والهرم
فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها موخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف
ما منعه ابن معط وله ان يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر
فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر
ما دام حافظ سري من وثقت به ❊ فهو الذي لست عنه راغبا ابدا
وتقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند
البيت الا مكا اي صفيرا وتصدية اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو
كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب فصل وتقدم
اخبارهن عليهن جايز عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم او التوسط او التاخير بدليل
اهولا اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد
تقدما عليه وتقديم المعمول يوذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه
الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا
عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم
العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع ان الا خبر دام فلا يجوز تقدمه
على ما دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام
على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن
عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح
في حواشيه وحكى المصنف الاتفاق على المنع وعلى ذلك قول الناظم وكل سبقه دام حظر والاخر ليس
فلا يجوز ان يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار
واليه اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم القياس على عسى وخبر
عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واحتج الجمهور من قدما البصريين والفرا
وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور والمتاخرين بنحو قوله تعالى الا يوم
ياتيهم ليس مصروفا عنهم ولتقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على

Copyright © King Saud University